2021

سلسلة الحلقات النقاشية (عن بعد)

الحلقة النقاشية رقم (3)

دور مراكز وأقسام ضمان الجودة في تقييم وتطوير أنظمة التعليم بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون

تنظيم وإعداد

مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي

فبراير 2021

ص ب: ٥٣٩، الرمز البريدي : ١١٨، مسقط سلطنة عمان، هاتف: ٢٤٩٦٨٨٥٢/٢٤٩٦٨٨٥٤ (٩٦٨+)

GCC@GCCGNQA

المشاركون

الأستاذ الدكتور
عصام الدين عجمي

عميد ضمان الجودة
والفاعلية المؤسسية والاعتماد
الاكاديمي - جامعة الشارقة

الدكتور
محمد عبدالله باقر

القائم باعمال نائب الرئيس
لخدمات تقنية المعلومات والشؤون
الإدارية والمالية- جامعة البحرين

الدكتور
عبدالله الهزايمة

مستشار التعليم العالي
وزارة التعليم والتعليم العالي

الأستاذة
بلقيس المنظري

رئيس قسم ضمان الجودة
كلية التقنية بالمصنعة
جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

الأستاذة
سلمى حسن خاجه

مدير إدارة الاعتماد الاكاديمي
بالتكليف - الجهاز الوطني
للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم

سعادة
أ. بدر بن سيف الكندي

مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان
جودة التعليم العالي بدول
مجلس التعاون

نظمت الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون الحلقة النقاشية رقم "3" (عبر تقنية الاتصال المرئي) تحت عنوان "دور مراكز وأقسام ضمان الجودة في تقييم وتطوير أنظمة التعليم بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس لتعاون"، وذلك ضمن سلسلة الحلقات النقاشية التي تنظمها الشبكة الخليجية سنويا لتسليط الضوء على تجارب مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون في مختلف القضايا المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي بهدف تشجيع دول المجلس على تبادل التجارب الناجحة وتعظيم استفادة مؤسسات التعليم العالي من بعضها البعض.
وتأتي الحلقة النقاشية الثالثة لتبرز الدور الحيوي المناط بوحدات وأقسام وعمادات ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي في تطبيق سياسات وآليات ضمان جودة العملية التعليمية بمدخلاتها ومخرجاتها، ومتابعة وتقييم هذه السياسات بهدف استمرار عملية التطوير والتحسين لاسيما وأن العالم يمر بتبعات انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) وما أحدثته من تغييرات طارئة في سير العملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي، وانتقال التعليم من النمط التقليدي إلى النمط الالكتروني بطريقة متسارعة جدا. ورغم أن أزمة كورونا (كوفيد-19) لم تنتهي بعد، إلا أنها فتحت الباب أمام مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والخبراء والمختصين لدراسة الآثار الناجمة عن تأثيرات هذه الجائحة العالمية، والتعمق في دراسة المجالات المرتبطة بها لإيجاد حلول مبتكرة للتعامل مع الازمات الطارئة التي قد تحدث بين حين وآخر.

أهداف الحلقة النقاشية

يعمل مكتب الشبكة بناءً على رؤية ورسالة وأهداف الشبكة الخليجية على استمرارية هذه السلسلة من الحلقات النقاشية وذلك لإثراء الساحة التعليمية الخليجية بدراسات ومعلومات حيال مختلف الموضوعات المتعلقة بجودة التعليم العالي، وكذلك اثراء دول المجلس بالمفيد من التجارب الناجحة إقليميا ودوليا. حيث يتم من خلال هذه الحلقات النقاشية تحليل المعضلات والتحديات القائمة، ومناقشة حيثياتها، ووضع الحلول والتوصيات المناسبة لها، إيمانا من الشبكة الخليجية بدورها المهم والحيوي في التنسيق والتعاون مع الجهات المسؤولة عن جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون من أجل الارتقاء بجودة التعليم العالي في دول المجلس.
وتندرج الحلقة النقاشية الثالثة ضمن سلسلة الحلقات النقاشية التي بدأتها الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي ضمن خطتها الاستراتيجية (2021 - 2025م) لتعزيز ثقافة جودة التعليم العالي على المستوى الخليجي، وزيادة برامج التعليم والتدريب والتوعية والاستشارات بمهنية عالية في برامج ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، وتأتي هذه الحلقة ضمن خطة شاملة وضعتها الأمانة العامة لمجلس التعاون - ممثلة في الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون - لمتابعة ورصد وتقييم الاجراءات التي تم اتخاذها في دول المجلس لمجابهة آثار جائحة كورونا على قطاع التعليم العالي من زوايا متعددة، وهدفت إلى إبراز:

- أهمية وجود وحدات ومراكز وأقسام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- الأدوار الحالية لهذه الوحدات والمراكز والأقسام بين الواقع والطموح.
- التحديات والصعوبات في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)
- التجارب والممارسات الناجحة في مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون.

حيثيات الحلقة النقاشية

انقسمت الحلقة النقاشية إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

- القسم الأول: رحب فيها سعادة مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بالمشاركين والحضور، وقدم نبذة تعريفية عن الشبكة وأهدافها بالإضافة إلى مقدمة عن موضوع الحلقة النقاشية.
- القسم الثاني: تفضل المتحدثون بعرض مشاركاتهم من خلال مداخلات صوتية وعروض مرئية.
- القسم الثالث: جلسة مفتوحة تفاعل فيها المشاركون مع بعض أسئلة الحضور.

عروض ممثلي دول المجلس

الدكتور/ عصام الدين عجمي - الإمارات العربية المتحدة :

تزامن مع انتشار وباء كورونا في فبراير 2020 تغييرات غير مسبوقة في العملية التعليمية والإدارية والخدمات المساندة لها على مستوى العالم، هي الأعمق أثرا خلال عقود. كما صاحب الانتقال المفاجئ إلى التعلم عن بعد تحديات كثيرة تتعلق بجودة العملية التعليمية وتحقيق مخرجات التعلم، خاصة في البرامج التي تتطلب تدريبا عمليا وحضورا شخصيا. وواجهت مؤسسات التعليم العالي صعوبات في توفير مصادر التعلم والاستمرار في دعم عملية الاعتماد الأكاديمي وغيرها من إجراءات الدعم، وكذلك في توفر السياسات والإجراءات الميسرة لسلامة وكفاءة استمرار العملية التعليمية بكل جوانبها، ليس خلال جائحة كورونا فحسب بل تواؤمها مع المتغيرات الجذرية التي حدثت في بيئة التعلم والتي سوف تستمر مستقبلا.

اضطلعت عمادة ضمان الجودة والفاعلية المؤسسية والاعتماد بجامعة الشارقة بدور محوري في الانتقال السلس والفعال لضمان جودة استمرار العملية التعليمية والإدارية والداعمة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وجهات الاعتماد ووحدات الجامعة. تم عمل نظم وسياسات وإجراءات للتعلم عن بعد والامتحانات عن بعد، والتنسيق مع مركز تقنية المعلومات ومصادر التعلم ومركز تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس للتطبيق الفوري للتعلم عن بعد، مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ قدر الإمكان على التفاعل الطلابي وتحقيق المخرجات ومصداقية التقويم. قامت العمادة بتوسيع نطاق تطبيق نظام الملفات الإلكتروني وإدارة التقويم والذي بدأ العمل به منذ خمس سنوات. كما ساهم الملف الإلكتروني للطالب في تحسين كفاءة التدريب الميداني والإكلينيكي بتفعيل استخدام الوسائط المتعددة والتغذية الراجعة والدراسة الشمولية للحالات. كما ساهمت الملفات الإلكترونية للمساقات والبرامج في شفافية العملية التعليمية ودمج التكنولوجيا في التعليم والتقويم. تم قياس وتحليل آراء أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية والطلبة حول التعلم والعمل عن بعد طوال فترة الجائحة، واتخاذ الإجراءات التحسينية المتوالية لضمان جودة واستمرارية التعليم والعمل، ونظرا لأهمية عملية الاعتماد الأكاديمي وضرورة استمرارها افتراضيا فقد قامت العمادة بتصميم منصة افتراضية تفاعلية لكل برنامج أكاديمي تتيح للفريق الزائر الاطلاع والتفاعل مع كل ما يتعلق بالبرنامج من خطط دراسية ومساقات ومصادر تعلم وإمكانات ووثائق ومختبرات وغيرها. وقد ثبت نجاح تلك الآلية الافتراضية. من مزايا ذلك هو دعوة رموز في التخصص لزيارة البرامج عن بعد وبفاعلية قريبة من الزيارة المكانية والاستفادة من خبراتهم دون استهلاك وقتهم الثمين، ومن المؤكد أن تلك الممارسات لدعم البيئة الإلكترونية والافتراضية ودمجها مع البيئة التقليدية سوف يسهم في دعم جودة العملية التعليمية وتوسيع آفاق وفرص التعلم واستخدام آليات المحاكاة والوسائط المتعددة والتواصل عن بعد لزيادة وتحسين الخبرة الطلابية ورفع كفاءة اقتصاديات ومخرجات التعليم. وبالتالي نستطيع التواؤم مع المستجدات والتعامل مع التحديات ونقل نظريات وتطبيقات التعليم نقلة نوعية ترتقي بالمخرج الأساس ألا وهو الإنسان.

الدكتور/ محمد عبدالله باقر - مملكة البحرين :

إضافة إلى المتطلبات الصحية والتباعد الاجتماعي الذي تطلبته جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فرضت الجائحة على مؤسسات التعليم العالي في المنطقة وعالميا مرونة التغيير والتطور السريع لمواكبة احتياجات الجائحة والحد من انتشارها. فقد قامت مؤسسات التعليم العالي بالانتقال لطرح مقرراتها وبرامجها عن بعد عبر منصات التعليم الإلكتروني وتحويل خدماتها إلى خدمات الكترونية لضمان استمرارية العمل الأكاديمي والجامعي في ظل الجائحة. ومن أهم العناصر التي توجب تغييرها بسرعة هو منظومة ضمان الجودة ومخرجات التعليم وما يتعلق بها. فقد قامت جامعة البحرين بتطوير اللوائح والأنظمة، وشروط القبول، وسياسات التعليم والتعلم وغيرها من الخدمات والبرامج التي تطرحها لتواكب ما فرضته الجائحة على الجامعة في هذه الفترة. فلم يكن الانتقال مقصورا فقط على تطبيق التباعد الاجتماعي وإيقاف الحضور الشخصي للطلبة، بل كان هناك انتقال متأصل في تغيير السياسات والإجراءات والأنظمة لتتناسب مع الجائحة، فقد تم تغيير طرق التعليم وتقييم كفاءة أداء الطلبة وذلك مع الأخذ في الاعتبار ضمان جودة المخرجات والتأكد من تحقيق الطلبة للأهداف والمخرجات التعليمية للمقررات البرامج. وقد فرضت الجائحة تحوير المخرجات التعليمية وتطويرها وفق الإمكانيات المتاحة للطلبة في بيوتهم. وعزز من قدرة جامعة البحرين لضمان استمرارية الدراسة الخطط التي تبنتها الجامعة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وبناء قدراتهم وتشجيعهم على إنشاء المحتوى التعليمي على هذه المنصات. وللجامعة تجارب ناجحة قامت بها في تدريب الطلبة وتدشين البرامج الجديدة وما انتهجته لضمان الجودة واستمرارية تحصيل المخرجات التعليمة للمقررات والبرامج. كما عملت الجامعة على التأكد من جودة التعليم والتعلم في هذه المرحلة باستخدامها استبانات قياس رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عن التعليم الالكتروني، بالإضافة إلى المراجعات الداخلية والخارجية للجامعات والبرامج. إذ لا يمكن أن يكون الانتقال محصورا على التباعد الاجتماعي وتطبيق السياسات الصحية دون الأخذ في الاعتبار تغيير وتطوير اللوائح والأنظمة والسياسات المتعلقة بضمان الجودة وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

الأستاذة/ بلقيس المنظري - سلطنة عمان :

يعلم الجميع بأهمية أقسام ووحدات ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية والتي تعمل على إرساء ثقافة الجودة في المؤسسة وتقديم ضمان العمليات بأن تخضع للمراجعة وضمان تحقيق الرؤية والرسالة الخاصة بالمؤسسة بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية، ونشر مفهوم ضمان الجودة يواجه تحديا عادة من قبل العاملين في المؤسسة من كل الفئات العامة كالأكاديميين والإداريين والفنيين، ويختلف مفهوم الجودة من شخص لآخر، وكل شخص له مفهومه في هذا السياق، ولأقسام الجودة الدور البارز في نشر هذه الثقافة بين العاملين في المؤسسة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالجودة بما يخدم المصلحة العليا للمؤسسة في تحقيق الأهداف المعتمدة. وقد اهتمت الكليات التطبيقية والكليات التقنية (قبل ان تدمج مؤخرا تحت مسمى الجامعة) بأقسام ضمان الجودة، حيث تم إنشاء قسم ضمان الجودة في 2004م في الكليات التقنية، وفي عام 2007م في كليات العلوم التطبيقية، وحاليا هناك فرق عمل على مختلف الاصعدة تقوم بتطوير الهيكل العام للجامعة بأقسامه ووحداته لإخراجه بالهيئة والشكل الذي يلبي الأهداف ويحقق الطموحات التي تأسست من أجلها. وتبقى أدوار أقسام ضمان الجودة من الوحدات الهامة جدا، لاسيما في عمليات تحسن وتطوير الأنظمة وتوجيه الجهات المختلفة ومراقبة الخطط التشغيلية ومدى توافقها مع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة، ويعمل قسم ضمان الجودة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية على الإشراف على الخطط الاستراتيجية، ومطابقة المؤهلات بالمعايير، وصياغة السياسات والإجراءات الداعمة، وكذلك إعداد الدليل الشامل للجودة، ونسعى مستقبلا في الجامعة بأن يكون لقسم ضمان الجودة أدوارا رقابية وتشريعية أكبر تمكنه من تنظيم الخطط الاستراتيجية والفرعية

ومتابعة الأداء، بالإضافة إلى عقد جلسات مراجعة دورية مع الإدارة العليا لمراجعة الخطط وتقديم التوصيات وتصحيح المسارات ومواجهة التحديات. إن من أهم التحديات التي تواجهنا حاليا هي أن ثقافة الجودة غير متأصلة في المجتمعات، ولا يوجد قناعة لدى عدد من الموظفين بضرورة وأهمية التطوير والتغيير. وهناك تحديات أخرى نذكر منها مثلا: عدم تناسب المؤهلات الأكاديمية لبعض الموظفين مع مجالات الجودة، ونسعى إلى حل ذلك من خلال إعداد برنامج تأهيلي متكامل في الهيكلة الجديدة للجامعة، كما أننا نطمح إلى تطبيق نظام لتدقيق الجودة الداخلية في المؤسسة أسوة بالتدقيق المالي، ونسعى إلى منح الصلاحيات لأقسام الجودة لتبني أنظمة الجودة الشاملة. إن من أهم الخطوات الناجحة التي قامت بها الجامعة هي اشراك أصحاب المصلحة في الخطة الاستراتيجية، وربط الخطة الاستراتيجية بخطة تشغيلية ووضع مؤشرات الأداء لمراقبة مدى تحقيقها للأهداف المعتمدة، كما أن إنشاء المجالس الطلابية وإشراكهم في الخطة التشغيلية يعتبر من التجارب الناجحة في الجامعة. وعلى صعيد احتواء آثار الجائحة (أكاديميا) فقد قامت الجامعة بالعديد من الإجراءات وأهمها وضع دليل موحد للتدريس عن بعد، وتوفير البنية التقنية التحتية المناسبة (word 365) في 15 جهاز، كما قامت الجامعة بتأهيل الأكاديمين والطلاب لاستخدام منصات التعليم عن بعد، وأيضا تأهيل محاضري الهندسة والصيدلة لاستخدام برامج المحاكاة، كما أتاحت الجامعة اختيار طرق تقويم مختلفة واعتماد طرق مراقبة تتوائم مع الجائحة. وقامت الجامعة بمراجعة سياسة الانتحال الأكاديمي وسياسة الحضور والغياب وسياسة الصحة والسلامة وسياسة ادارة المخاطر وسياسة مشروع التخرج. ومن ضمن التجارب الناجحة التي قامت بها الجامعة من أجل التغذية الراجعة (Feedback) استطلاع الرأي عن تجربة التعليم والتعلم عن بعد، ومناقشة النتائج مع الإدارة، ووضع خطة تحسينية، كما تم إلغاء الفصل الصيفي، وتقليص مخرجات التعلم، وتجميد (الملاحظة الأكاديمية). أما بشكل عام فقد قامت إدارة الجامعة بالتنسيق مع مختلف الكليات التابعة لمراجعة سياسات الصحة والسلامة وادارة المخاطر، وتم تأهيل مرافق الكليات من حيث التنظيف والتعقيم وحصر أعمار الموظفين وتنفيذ توصيات اللجنة العليا المكلفة ببحث الية التعامل مع فيروس كورونا، وتم تأهيل الطاقم الطبي وأفراد الامن وتوفير المعقمات والكمامات في أروقة الكليات، وتفعيل مواقع التواصل الاجتماعي. كما أن جائحة كورونا أوجدت عددا من المبادرات الإيجابية قامت بها الجامعة والتي تمثلت في دمج اعداد الطلاب من خلال توفير منصات التعليم المفتوحة مثل OMERN، وتم تغيير التدريب على رأس العمل من ساعات عملية الى ساعات افتراضية لاخذ تدريب في مجال مشابه، وتم استحداث نظم تقويم تشجع التفكير المنطقي، وتم تحويل جميع المقررات الى محتوى الكتروني، وزيادة عدد الورش والانشطة الطلابية.

الدكتور / عبد الله الهزايمة - دولة قطر :

انطلاقا من الدور الذي تؤديه وزارة التعليم والتعليم العالي في تحقيق تطلعات دولة قطر نحو ضمان جودة التعليم العالي، والإشراف على تنفيذ سياسات واستراتيجيات التعليم العالي في الدولة، وإصدار تراخيص إنشاء مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها وتطوير المعايير ذات العلاقة، ووضع نظام جودة أداء مؤسسات التعليم العالي ومتابعة تنفيذه، وبناء بيئة للتعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وجمع وإدارة المعلومات عن مؤسسات التعليم العالي في الدولة، بالإضافة إلى وضع أسس الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخارجية. ونظرا لعدم إنشاء هيئة اعتماد أكاديمي في الدولة، فقد قامت الوزارة بإنشاء قسم الإشراف والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي من أجل الإشراف على تنفيذ سياسات واستراتيجيات التعليم العالي في الدولة، ومتابعة تنفيذ نظام جودة اداء مؤسسات التعليم العالي، وأيضا التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والاطراف المعنية لخلق بيئة تعاون مشترك. ويعمل القسم على تسهيل التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمستثمرين أو الجهات الأخرى التي تسعى إلى إنشاء مؤسسات التعليم العالي وبين الجهات المختصة، وأيضا إعداد السياسات والاجراءات المعنية بجمع وإدارة المعلومات عن مؤسسات

التعليم العالي في الدولة، ورفع تقارير عن أدائها بالتشاور مع الجهات المختصة، بالإضافة إلى إعداد ونشر تقارير وبيانات التعليم العالي بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المعنية. ان عملية تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي هي جزء من الإجراءات المتخذة من قبل وزارة التعليم والتعليم العالي لتحقيق رؤية قطر 2030 للتعليم، ومن الأولويات التي تسعى لها الوزارة لرفع مستوى نوعية مخرجات التعليم العالي وضبط جودته في دولة قطر، من خلال العمل على تعزيز ثقافة الجودة والمساهمة في تطوير جودة ونوعية التعليم الأكاديمي في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة. والتي تعكس مخرجاتها التعليمية المنتج العلمي والخدمات التعليمية وفق رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية وتلائمها مع احتياجات سوق العمل. إن من أهم التحديات التي تواجهنا في دولة قطر عدم إنشاء لجنة أو هيئة اعتماد وضمان جودة لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى عدم تبعيات بعض مؤسسات التعليم العالي (الدولية) الى وزارة التعليم واستقلاليتها، وايضا نقص في أعداد الخبراء لدى وزارة التعليم والتعليم العالي للقيام بمهام الجودة والاعتماد، ويقوم حاليا قسم الإشراف والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي بالوزارة بدور عملية التدقيق والمتابعة لحصول المؤسسة التعليمية على تجديد الترخيص من وزارة التعليم العالي، وبناء على توصيات فريق الإشراف والمتابعة بمدى تحقيق المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة يتم تجديد الترخيص او عدم تجديده، وقد تم وضع تسعة معايير جودة لمؤسسات التعليم العالي لضمان الجودة ويتم تقديمها من خلال الدراسة الذاتية للمؤسسة المتقدمة لتجديد الترخيص الذي يتم منحة للمؤسسة التعليمية.

وقد ألقت جائحة كورونا (كوفد-19) وتبعياتها بظلالها على مؤسسات التعليم العالي من حيث الأداء والحفاظ على معايير الجودة للبرامج التعليمية عن بعد. والتي نتجت عنها تحديات تكنولوجية تمثلت في اختيار منصات تكنولوجيا المعلومات الملائمة للتدريس وتدريب الأساتذة والطلاب في التعامل معها. وأيضا صعوبات في تقديم التدريب العملي للمواد التطبيقية، وأيضا البحوث العملية وأنشطة المشاركة المجتمعية وفي توصيل المهارات الأساسية اللازمة للحياة. وهناك صعوبات في الإيفاء بمتطلبات القبول في بعض المؤسسات فيما يتعلق بالاختبارات القياسية العالمية. بالإضافة إلى توصيل التعليم الجيد عن بعد والتحكم في عملية التعليم والتعلم وأدوات القياس والتقييم. وللتعامل مع هذه التحديات فقد قام فريق الإشراف والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي بالوزارة بمهام تطبيق ومراقبة جودة التعليم العالي في دولة قطر، حيث تم إشراك مؤسسات التعليم العالي في عضوية لجان وضع المعايير ولكسب الثقة بفريق الاشراف والمتابعة، كما قام الفريق بمساعدة مؤسسات التعليم العالي في تبادل الخبرات في التعامل مع الدراسة عن بعد والتحديات التي فرضتها الجائحة. ومن التجارب الناجحة التي تم تطبيقها في دولة قطر أثناء فترة جائحة كورونا تجربة معهد الدوحة للدراسات العليا - وهو مؤسسة تعليمية قوية وذات سمعه عالية ولدى برامجها اعتمادات دولية - لتجديد الترخيص. والوزارة تفتخر بهذا التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين، حيث تم تقديم ملف الدراسة الذاتية والأدلة والمستندات المساندة للتقييم، وتم تحديد موعد زيارة ميدانية ليومين للمؤسسة في شهر مارس القادم، وأيضا تحديد الأشخاص والإدارات والاقسام التي سيتم مقابلتها خلال الزيارة الميدانية. وقد تم تحديد الأدلة المطلوبة للمعايير التسعة والتي تم استعراضها في ملف الدراسة الذاتية والملفات المرفقة التي نرغب بالاطلاع عليها. وهي من التجارب التي نأمل ان تعزز الثقة بفريق الاشراف والمتابعة وتؤدي لتقييم الأدوات التي وضعت لضمان الجودة.

الأستاذة/ سلمى حسن خاجة - دولة الكويت :

تنطلق جهود الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم لإيجاد نظام وطني وآليات متكاملة، تطبق دوريا، لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الكويت وكفاءة مخرجاتها على نحو مستديم، ويهدف الجهاز الى تحسين مستوى برامج مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، بالإضافة إلى تحديد مؤسسات التعليم العالي في الدول الأخرى التي يسمح باعتماد مؤهلات خريجيها من خلال عمليات التقييم المستمر لتلك المؤسسات وبرامجها وفقا لمعايير هيئات الاعتماد العالمية وصولا

لضبط جودة التعليم العالي. ويعمل الجهاز على تقييم برامج مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت وصولا الى رفع مستوياتها، والعمل على تعزيز التعاون مع هيئات الإعتماد الأكاديمي العالمية لمواكبة التطور الأكاديمي العالمي، كما أن دور الجهاز هام لتفعيل التخطيط الجامعي في مؤسسات التعليم العالي بهدف تعزيز الثقة الذاتية لديها، بالإضافة إلى تأهيل كوادر وطنية لدى الجهاز قادرة على القيام بأعمال التقييم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي. وللجهاز صلاحيات في وضع قواعد ومعايير وضوابط التقييم والجودة، والاعتماد الأكاديمي البرامجي والمؤسسي في مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات والمقومات المطلوبة لحصول مؤسسات التعليم العالي على الإعتماد الأكاديمي، وللجهاز ايضا الصلاحيات الفنية والرقابية لتنفيذ مقايسات تتعلق بجودة التعليم العالي في الكويت والإرتقاء به حسب أسس تقييم نموذجية ومتبناه عالميا ومنح الإعتماد الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي. كما أن للجهاز أبعاد تنموية لمعايير المقايسة الاعتمادية المؤسسية وهي بمثابة إطار جامع لسد التباينات في فعالية المؤسسات التعليمية في الكويت وضبط التذبذب في جودة الخدمات التعليمية، وأيضا تحديد قالب موحد واضح المعالم يحتضن أساليب التجويد، بعيدا عن ضبابية المفاهيم، ووعاء لاستيعاب المتغير في التعليم العالي والتعامل مع تحدياته المستجدة عبر إرساء ثقافة التجويد المستمر، والجهاز هو حجر الزاوية لكسب ثقة الآخرين (في الكويت، الخليج، والعالم) في مستوى التعليم في الكويت. ولضمان الجودة أهمية أساسية في مؤسسات التعليم العالي وبخاصة في نظم الإدارة في المؤسسة التعليمية والبرامج الاكاديمية، ومثلث التحصيل المعرفي (الأساتذة، والطلبة/المخرجات، وطرق التدريس) وأيضا البنية الأساسية والموارد المتوافرة. كما أن للجهاز عدد من القيم التي تتكامل مع المعايير وهي: الفعالية والاستقامة والشفافية في التعامل مع المستفيدين، ويعمل الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي في تنفيذ عملية الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي من خلال عدة مراحل، والتي تتضمن ست مراحل تتمثل في عقد لقاءات مع مدراء ورؤساء مؤسسات التعليم العالي لشرح طبيعة معايير الاعتمادات الثلاثة عشر ومكوناتها وخطوات التأهل لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، بالإضافة إلى إجراءات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، وآلية إعداد تقرير التقييم الذاتي للمؤسسات التعليمية، حيث يعمل الجهاز على تنظيم ورش عمل ودورات تدريب يشرف عليها متخصصون للتدريب على كيفية إعداد وصياغة وإنجاز تقرير التقييم الذاتي للمؤسسة التعليمية. كما يقوم الجهاز بمراجعة تقرير التقييمالذاتي للمؤسسة التعليمية، وتعيين مدير فريق من المقيمين الخارجيين النظراء Team of External Peer Evaluators، حيث يقوم الفريق بدراسة تقرير التقييم الذاتي بصيغته النهائية، ويتم رفع التقرير النهائي والتوصية من قبل الفريق لمجلس إدارة الجهاز لإصدار القرار المناسب مع تحديد مدة منح الاعتماد وفق بيان التقييم الاعتمادي أو رفضه، وفي حال اعتماد الطلب يقوم الجهاز بمنح المؤسسة التعليمية الاعتماد لعدة سنوات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

الدروس المستفادة:

إن عقد هذه الحلقات النقاشية يشكل عاملا مساعدا في جمع الخبراء والمختصين من دول مجلس التعاون على طاولة واحدة (منصة الكترونية) للتشارك في الأفكار والمعلومات والاستفادة من الخبرات التراكمية لبعض أنظمة التعليم العالي بدول المجلس، والتجارب والممارسات الناجحة في إدارة التعليم الالكتروني التي تم تطبيقها بالفعل أثناء الجائحة، ليتم البناء عليها لتأسيس منصة خليجية ودفع مسيرة العمل الخليجي المشترك، وبناء منظومة خليجية الكترونية، تكون لها الأثر الكبير في الاستمرار وتقديم الخدمات بجودة عالية في ظل أي تطورات مماثلة في المستقبل. وكشفت العروض التي تفضل بها المشاركون عن ثراء في تلك التجارب سواء أكانت من المؤسسات التعليمية أو من الجهات المسؤولة عن إدارة التعليم العالي وضمان جودة التعليم، وتنوعا أيضا في الإجراءات التي اتخذتها في مواجهة الجائحة. وترتقي العديد من التدابير التي اتخذتها تلك المؤسسات التعليمية والجهات الرسمية في دول المجلس إلى ممارسات جيدة يمكن الاستفادة منها في وضع مبادئ عامة يسترشد بها في التعامل مع مثل هذه الكوارث. وهي بمثابة الشروط الواجب توفرها لنجاح أي تجربة مستقبلية.

ولعل من أبرز الدروس المستفادة من هذه الورشة هي:

- حرصت مؤسسات التعليم العالي على إنشاء تقسيمات إدارية داخلية تعنى بضمان الجودة سواء كانت عمادات أو إدارات أو أقسام أو غيرها، تكون مهمتها الأساسية إرساء ثقافة الجودة في المؤسسة التعليمية وتطبيق وتقييم سياسات جودة التعليم، وضمان تحقيق المؤسسة لرؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
- لعبت هذه التقسيمات الإدارية دورا مهما خلال جائحة كورونا في ضمان جودة العملية التعليمية والإدارية والخدمات المساندة وذلك بما يتماشى مع توجيهات وقرارات الجهات الرسمية في الدول الخليجية.
- على الرغم من أن جائحة كورونا فرضت الانتقال السريع والعاجل من نمط التعليم التقليدي إلى التعليم الالكتروني إلا إن الجامعات أظهرت مرونة كبيرة في تكييف وتطويع سياساتها ولوائحها وإجراءاتها وأنظمتها لتواكب متطلبات التعليم الالكتروني وتضمن للطلبة تجربة تعليمية سلسة وذات جودة.
- اهتمت وحدات ضمان الجودة باستطلاع رأي الهيئات الأكاديمية والإدارية والطلبة حيال سير العملية التعليمية، وتم استخدام التغذية الراجعة في تطوير وتحسين الجوانب التي لم تكن في مستوى الطموح.

قراءة في مخرجات الحلقة النقاشية

تقدم المشاركون بجملة من التوصيات، وأهمها ما يلي:

- النظر في إعطاء وحدات ضمان الجودة أدوارا رقابية وتشريعية أكبر تمكنها من لعب أدوارا أكبر في صياغة سياسات الجودة والخطط الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية.
- ضرورة توخي الشفافية والصراحة في تقييم تجربة الاستجابة للجائحة للوصول إلى صورة دقيقة لواقع القطاع والتحديات التي يواجهها ومن ثم رسم خطط تستجيب لتطلعاته بشكل دقيق.
- النظر في إمكانية مراجعة معايير جودة التعليم العالي بنمط (التعليم عن بعد) ورفع مستواها إلى ما يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد الذي خلقته الجائحة.
- النظر في إمكانية تطوير آليات لتقييم مخرجات التعلم عن بعد للاطمئنان على أن دمج أو تغيير طرق التعليم والتعلم لا تكون على حساب جودة مخرجات القطاع.
- تطوير اللوائح والأنظمة والقوانين وشروط القبول، وسياسات التعليم والتعلم وغيرها من الخدمات والبرامج لتواكب ما فرضته الجائحة من تحديات، والاستعداد لأي تحديات مستقبلية.
- النظر في إمكانية حصر البحوث المتعلقة بالجائحة في دول المجلس والاستفادة من نتائجها في رسم تصور جامع يشمل جميع جـــوانب الأزمة من أسبابها، ونتائجها، والتحديات التي تطرحها، وطرق التعامل معها، وسبل تفاديها أو تخفيف آثارها في المستقبل.
- دعم البيئة الإلكترونية والافتراضية ودمجها مع البيئة التقليدية للمساهمة في تطوير جودة العملية التعليمية وتوسيع آفاق وفرص التعليم والتعلم.
- قيام الجهات المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بإشراك مؤسسات التعليم العالي في عضوية لجان وضع المعايير لكسب الثقة بين جميع الشركاء.
- تنظيم المزيد من الحلقات النقاشية والفعاليات المماثلة لإشراك أكبر قدر ممكن من المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم العالي والمستفيدين منه، بهدف الوصول إلى صورة أكثر وضوحا وتصورات أكثر تمثيلا لجميع الشرائح.

عن الشبكة الخليجية :

الرؤيـــة

أن تكون الشبكة منصة متميزة للتواصل والتكامل بين أنظمة جودة التعليم العالي لدول المجلس وتطويرها للمنافسة دوليا.

الرسالـــة

الإرتقاء بعمل الأنظمة المعنية بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بدول المجلس وتكاملها من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات تقديم الدعم و المشورة للتطوير والتحديث المستمر لمواكبة مستجدات جودة التعليم العالي الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

الـقيـــم

- **الجودة:**

تقديم أفضل السياسات والممارسات والعمل على تطبيقها بدرجة عالية من الجودة.

- **التـمـيز:**

تـعمل الشبكة على دعم أنظمة جودة التعليم العالي بدول المجلس لتكون منافسة إقليميا ودوليا.

- **التكامل:**

تتولى الشبكة العمل على تبادل الخبرات المتميزة بين الأجهزة المعنية بضمان الجودة بدول المجلس ودعم أدائها من خلال إنشاء شراكات طويلة الأجل ومتعددة الجوانب بينها.

- **النـزاهة:**

تدعم الشبكة تحقيق مبدأ الشفافية والصدق والأمانة والمساواة في أنظمة التعليم العالي.

- **المـــرونة:**

تتعامل الشبكة مع تنوع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس وترى أنها قيمة مضافة في هذا الشأن، وتحسن آليات عملها لتتناغم مع التطور المستمر في أنظمة ضمان الجودة.

مع تحيات

مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون

Office of Gulf Network for Quality Assurance in Higher Education in GCC